



# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

حجم التجارة الإلكترونية سيصل إلى 1,1 مليار دولار

## 2,8 مليار دولار قيمة الدفع الإلكتروني بالكويت في 2020

### ماذا سيحمل المستقبل لعمليات الدفع الإلكتروني في الكويت؟

انفوغراف (مصطفى صالح)

محمود عيسى

يشير نظام الدفع الإلكتروني الجديد إلى نمو الاقتصاد الرقمي، وسعت الكويت لزيادة الشفافية وتعزيز ثقة المستهلك في الخدمات المصرفية الرقمية من خلال تكليف جميع مقدمي الخدمات بالتسجيل في نظام الدفع الإلكتروني المركزي، وهو أمر يتوقع أن يزيل العوائق أمام نمو السوق.

وقالت مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب في هذا السياق إن بنك الكويت المركزي كان قد أمهل جميع مقدمي الخدمات، بما فيهم البنوك والشركات والمؤسسات في أواخر سبتمبر الماضي لتوحيد معاملات الدفع الإلكتروني الخاصة بهم وفقاً للمعايير المعتمدة من قبل البنك في غضون 12 شهراً، وتستوجب هذه التطورات تطبيق النصوص الواردة في المادة 25 من القانون رقم 2014/20، لتخضع جميع وسائل الدفع الإلكتروني لأنظمة البنك المركزي.

نمو المدفوعات الإلكترونية

وأشارت المجموعة البريطانية للإعلام والنشر إلى أن التحرك لتنظيم المدفوعات الرقمية يأتي في غمرة الجهود للحد من المخاطر المحتملة المرتبطة بطرق الدفع عبر الإنترنت، مع ضمان الاستقرار المالي من خلال الإشراف على جميع الأطراف المعنية في السوق. وقد بلغت قيمة إجمالي عمليات قطاع الدفع الإلكتروني التي تمت عبر القنوات الرقمية في الكويت في عام 2015، 1,3 مليار دولار، وفقاً لتقرير State Payment of Payfort's، ويقدر أن يصل حجم هذا القطاع إلى 2,8 مليار دولار بحلول 2020، ويستمد هذا النمو زخمه من سلسلة من التطورات التكنولوجية في السوق والتي تشمل العديد من وسائل الدفع الخاصة والتي تعمل بشكل متزايد على تحويل مشهد المدفوعات المالية بعيداً عن النقد، وفي أعقاب هذا التحول نحو المدفوعات الرقمية، تحركت السلطات الكويتية لمواجهة التحديات القانونية المختلفة الناشئة عن التقنيات الجديدة في السوق، في الوقت الذي تسعى أيضاً إلى حماية العملاء والمشغلين من المخاطر ومواطن الضعف كالهجمات الإلكترونية والغش. وبالإضافة إلى ضمان الأمن للمدفوعات الرقمية، من المتوقع أيضاً أن يمثل اضعاف الطابع الرسمي على الدفعات

**النفط الكويتي ينخفض 2,4 دولار**  
انخفض سعر برميل النفط الكويتي 2,46 دولار في تداولات أول من أمس ليبلغ 61,9 دولاراً مقابل 64,3 دولاراً للبرميل في تداولات أول من أمس وفقاً للسعر المعن من مؤسسة البترول الكويتية.

**«المركزي» يمهّل البنوك والشركات 12 شهراً لتوحيد معاملات الدفع الإلكتروني**

**2,4 مليون متسوق نشط عبر الإنترنت.. منهم 65% في عمر الثلاثين**

**تنظيم المدفوعات الرقمية للحد من مخاطر الدفع عبر الإنترنت**

**حماية العملاء والمشغلين من المخاطر ومواطن الضعف كالهجمات الإلكترونية والغش**

**تجار التجزئة سيعززون استثماراتهم في المنصات الرقمية**

نصف مستخدمي الإنترنت فقط هم الذين يدركون الاستخدامات الإلكترونية الأخرى في البلاد. وختمت اوكسفورد بيزنس غروب بالقول إن من المتوقع مع ذلك أن يكون التحول في العقلية الثقافية للمستهلكين حافزاً للنمو التجاري الإلكتروني، فمع تحول المزيد من الكويتيين إلى التسوق عبر الإنترنت، فإن تجار التجزئة سيعززون استثماراتهم في المنصات الرقمية ليتمكنوا من تطف نضار الإمكانيات المتزايدة في السوق.

الكويت مقتصرة في الغالب على الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وخدمات الوساطة المالية، ولم يستفد تجار التجزئة المحليين بعد من الإمكانيات الإلكترونية في الأسواق، وتعتبر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أكبر المصادر للغالبية العظمى من مشتريات التجزئة واستيرادها من الخارج عبر الإنترنت. وقد اعتبر المحللون نقص الوعي لدى المستهلك يعتبر أحد العوائق الرئيسية لنمو التجارة الإلكترونية، حيث إن

عبر الإنترنت، ومن بينهم 65% في الثلاثينيات من العمر، فإن هذا الأمر يحمل بشائر للنمو المستقبلي في هذه الشريحة. وللاستجابة لمطالب مستهلكي التجزئة عبر الإنترنت، شرع القطاع الخاص بإنشاء أسواق عبر الإنترنت لتلبية مجموعة واسعة من القطاعات، بدءاً من الطلبات عبر الإنترنت والمواد الغذائية إلى خدمات التوصيل. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال كبير للنمو، حيث لا تزال التجارة الإلكترونية في

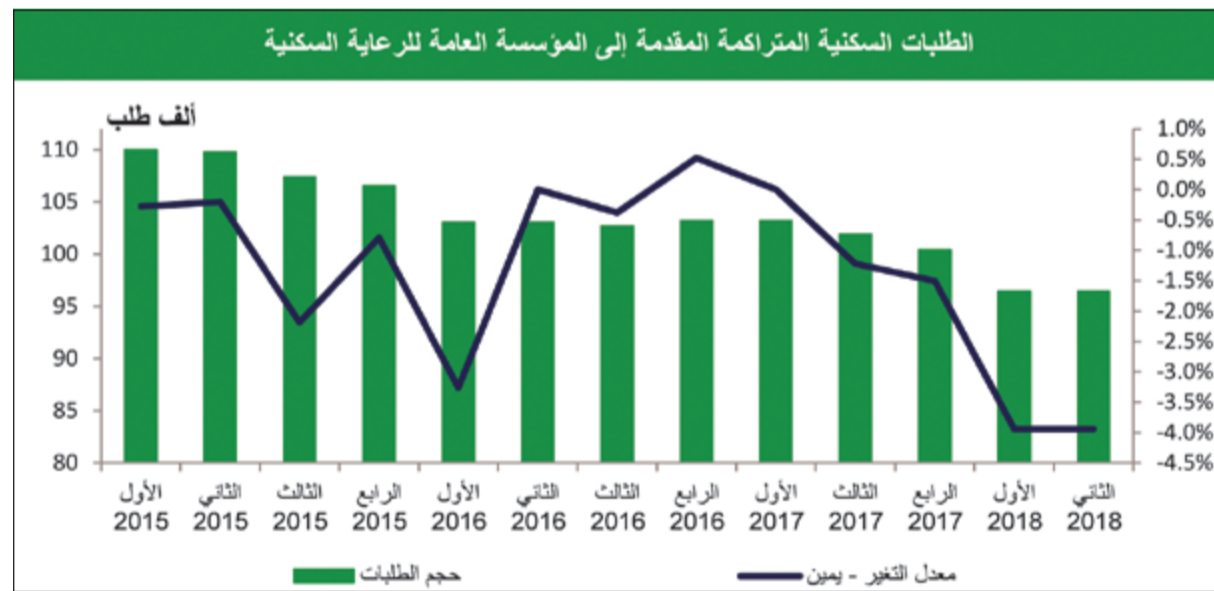
عبر الإنترنت دعماً لنمو قطاع التجارة الإلكترونية. ووفقاً لما ورد في تقرير مارشور مينا انتلجنس، فإن قيمة التجارة الإلكترونية في الكويت بلغت 560 مليون دولار في عام 2014، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 1,1 مليار دولار بحلول عام 2020. وعلاوة على ذلك، فإن معدل انتشار الإنترنت في الكويت يقدر بنحو 87%، ولما كان حوالي 4,2 ملايين نسمة من السكان البالغ عددهم 4 ملايين نسمة هم بالفعل متسوقون نشطون

عبر الإنترنت دعمًا لنمو قطاع التجارة الإلكترونية. ووفقاً لما ورد في تقرير مارشور مينا انتلجنس، فإن قيمة التجارة الإلكترونية في الكويت بلغت 560 مليون دولار في عام 2014، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 1,1 مليار دولار بحلول عام 2020. وعلاوة على ذلك، فإن معدل انتشار الإنترنت في الكويت يقدر بنحو 87%، ولما كان حوالي 4,2 ملايين نسمة من السكان البالغ عددهم 4 ملايين نسمة هم بالفعل متسوقون نشطون

تنفذها «الرعاية السكنية» ضمن برنامج زمني يمتد حتى 2019/ 2020

## «بيتك»: الكويت تنفذ مشاريع إسكانية جديدة بمليار دينار

قائمة مشروعات المؤسسة العامة لرعاية السكنية				
مجال المشروع	م	المنطقة	قيمة العقد (مليون دينار)	
مشاريع البيوت والقسمات والخدمات والمباني العامة التابعة لها	1	مدينة جابر الأحمد	73	
	2	جنوب الطلاع	215,8	
	3	جنوب الطلاع	50	
	4	جنوب الطلاع	4,4	
	5	جنوب عبدالله المبارك	29	
	6	منطقة شرق تيماء	46	
جار إعداد البرنامج الزمني 463,1 مليون دينار				
مشاريع تجاوزت نسبة الإنجاز المطلوبة (*)				
مشاريع المباني العامة	7	مدينة صباح الأحمد	36,4	
	8	مشروع الوفرة القائم	21,2	
	9	مدينة صباح الأحمد	1,5	
	10	ميناء عبدالله	2,2	
	11	الوفرة	23,7	
	12	مدينة صباح الأحمد	13,4	
	13	مدينة جابر الأحمد	8,2	
	14	الوفرة	24,6	
	15	الوفرة	14,4	
	16	مدينة غرب عبدالله المبارك	28,5	
	17	مدينة غرب عبدالله المبارك	32,9	
	18	مدينة غرب عبدالله المبارك	28,9	
	جار إعداد البرنامج الزمني 235,9 مليون دينار			
	مشاريع تجاوزت نسبة الإنجاز المطلوبة (*)			
	مشاريع الطرق والخدمات الرئيسية المتنوعة	19	مشروع توسعة الوفرة الإسكاني	288
		20	مدينة صباح الأحمد	16,2
		21	مدينة جابر الأحمد	1,2
		22	جنوب الطلاع	0,424
23		جنوب الطلاع	18,5	
24		مدينة صباح الأحمد	10,4	
25		مدينة صباح الأحمد	5,4	
26		مدينة غرب عبدالله المبارك	0,366	
27		مدينة صباح الأحمد	1,6	
28		مشروع أبو حليفة الإسكاني	8,8	
29		مدينة صباح الأحمد	0,140	
جار إعداد البرنامج الزمني 351 مليون دينار				
مشاريع تجاوزت نسبة الإنجاز المطلوبة (*)				
إجمالي تكلفة مشروعات المؤسسة العامة لرعاية السكنية 1,050 مليار دينار				
المصدر: قائمة مشاريع المؤسسة العامة لرعاية السكنية أغسطس 2018 <a href="http://www.housing.gov.kw">www.housing.gov.kw</a>				



المباني العامة في المدن السكنية الجديدة وبعض المدن الأخرى لعدد 12 مشروعاً بقيمة تقرب من 236 مليون دينار بحصة 22% من قيمة مشروعات المؤسسة في الربع الثالث، منها مشروعات إنشاء واستكمال المباني العامة وصيانتها التي قاربت على تسليمها في مدينة صباح الأحمد بقيمة تصل إلى 50 مليون دينار، ومنها أيضاً تلك المشروعات التي تواصل إنجازها في عدة مدن أخرى بقيمة 88,7 مليون دينار، ومختلفة في مدينة غرب عبدالله المبارك ومنطقة الوفرة بدأت في إعداد الجدول الزمني خلال الربع الثالث بقيمة تصل إلى 76 مليون دينار.

3 مناطق سكنية وهي منطقة جابر الأحمد وجنوب الطلاع وكذلك منطقة جنوب عبدالله المبارك بدأتها في الربع الثاني، بالإضافة إلى مشروعات جديدة في منطقة شرق تيماء بدأتها في الربع الثالث، بذلك تنفذ المؤسسة مشروعات القسمات والخدمات في أربعة عقود لمشروعات مختلفة تجاوزت قيمتها 463 مليون دينار بحصة قدرها 44% من تكلفة مشروعات المؤسسة، كما في تقرير المؤسسة الصادر في أغسطس 2018، بعد أن نجحت بالفعل في تسليم بعض المشروعات في تلك المناطق خلال الربع الثاني من العام الحالي، فيما تواصل إنجاز مشروعات أخرى طبقاً للجدول الزمني وبما يفوق نسبة الإنجاز المتعاقد عليها، كما بدأت المؤسسة في إعداد الجدول الزمني لمشروعات في منطقة شرق تيماء فافت قيمتها 46 مليون دينار. كما تتابع المؤسسة تنفيذ مشروعات

طلب بنسبة انخفاض 3,9% مقارنة بعدد الطلبات القائمة الذي بلغ 100 ألف طلب في نهاية الربع الرابع من 2017، وما زالت الكويت ماضية في خطتها الهادفة إلى توفير وتوزيع الوحدات والأراضي السكنية، ونجحت المؤسسة العامة لرعاية السكنية في توزيع 3,260 قسيمة بمساحة 2,400 للمقسيمة في مشروع جنوب عبدالله المبارك خلال الربع الأول من عام 2018، حيث قامت بتوزيع 856 قسيمة في شهر يناير، وما يصل إلى 897 قسيمة في شهر فبراير كما أعلنت عن توزيع 1,507 وحدة في ذات المشروع الإسكاني في شهر مارس 2018 طبقاً لخطة التوزيع 2017/ 2018.

ونكر أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تخطط لتنفيذ العديد من المشروعات السكنية في الفترة المقبلة، منها مشاريع القسمات والخدمات والبيوت والمباني العامة التابعة لها في

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تنفذ العديد من المشروعات في المدن الجديدة طبقاً للبرنامج الزمني الذي وضعته المؤسسة للخطة الإنشائية الحالية 2015/ 2016 - 2019/ 2020، وتهدف الكويت إلى أن تصبح مركزاً مالياً وتجاريًا جذاباً للاستثمار، من خلال العديد من المشروعات المطروحة، ومشروعات البنية التحتية، بالإضافة إلى مشروعات سكنية تنجزها المؤسسة وفقاً لشروط فنية وضعتها لتنفيذ مشروعات المدن السكنية الجديدة، ويلي ذلك العدد بعضاً من جانب الطلب الذي يتمثل جزء منه في حجم الطلبات السكنية المتراكمة. وكشف التقرير أن إجمالي تكلفة مشروعات المؤسسة العامة للرعاية السكنية يبلغ مليار دينار، حيث تنفذ «السكنية» مشاريع البيوت والقسمات والخدمات والمباني العامة التابعة لها في جنوب جابر الأحمد وجنوب الطلاع وشرق تيماء بقيمة 463 مليون دينار، فيما تنفذ مشاريع المباني العامة بقيمة 235,9 مليون دينار في مدن صباح الأحمد وميناء عبدالله والوفرة وغرب عبدالله المبارك، أما مشاريع مشاريع الطرق والخدمات الرئيسية المتنوعة فتبلغ قيمتها 351 مليون دينار. وأشار التقرير إلى أن جهود المؤسسة العامة للرعاية السكنية نجحت في تخفيض عدد الطلبات السكنية القائمة طبقاً لآخر تقرير صادر عنها، حيث تمكنت المؤسسة من تخفيض عدد الطلبات السكنية القائمة إلى حوالي 96,4 ألف

عدة مدن سكنية منها مشروع توسعة الوفرة ومشروع الوفرة القائم الذي يوفر قسائم تصل مساحتها 2,600، ومدينة جابر الأحمد التي تتعد 22 كم عن العاصمة، وجنوب الطلاع ومدينة صباح الأحمد وشمال غرب الصليبخات ومدينة غرب عبدالله المبارك كذلك.

في المنطقة الغربية للكويت وتبعد 45 كم عن العاصمة 15 كم عن محافظة الجهراء. بالإضافة إلى مشاريع أخرى ما زالت قيد التنفيذ لتسليم نحو 39 ألف قسيمة بمساحة 2,400 منها حوالي 900 شقة مساحتها 2,385، وتتوزع تلك المشروعات في

العاصمة، ومدينة جنوب سعد العبدالله التي تبعد 27 كم، وجنوب عبدالله المبارك التي تتعد بمسافة حوالي 16 كم، بالإضافة إلى منطقة حيطان محافظة الفروانية ومنطقة شرق تيماء التي تقع في وسط محافظة الجهراء، وكذلك المساكن منخفضة التكاليف